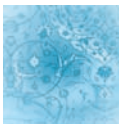

البنية المجتمعية

تمهيد

ناقش الفصل السابق علاقة عدد من المركبات الثقافية بحال المرأة في الوطن العربي في الوقت الراهن. وننتقل الآن إلى شريحة أخرى من السياق المجتمعي المؤثر في حال المرأة: البنى الاجتماعية التي يقدّر أنها ساهمت في تكييف أوضاع النساء في البلدان العربية.

في حين ركز التقريران السابقان من تقارير "التنمية الإنسانية العربية" على قضيتي المعرفة والحرية، أي الجانب الثقافي المعرفي والعناصر السياسية والمدنية للتنمية، يأتي موضوع نهوض المرأة بوصفه الحلقة الجامعة بين مقومات التنمية المادية والمعنوية، لعلاقته المباشرة، كما رأينا، بالمركبات الثقافية من جهة، وبإنتاج الإنسان وإنتاج وسائل الحياة المادية من جهة أخرى. هذه النظرة المتكاملة والمتعددة الأبعاد تستدعي التوقف عند البنى المجتمعية باعتبارها طرفاً أساساً في تكييف أوضاع المرأة في البلدان العربية.

البنى العضوية بين ترسيخ التسلط والتمهيد للخروج منه

ما هي طبيعة العلاقة بين المنظومة الأبوية والبنى المجتمعية العربية؟ ما هو أثر "الزواج العربي"[1] وعلاقات القربى والتعبيرات المختلفة لإنتاج الإنسان على علاقات الجنسين؟ هل يمكن الحديث عن بنى مجتمعية تقليدية حامية للأبوية؟ هل ما زالت "الولاءات القبلية–العشائرية–العائلية بين أكثر الولاءات التقليدية رسوخاً وتأثيراً في مجال الحياة العربية المعاصرة؟" وهل يمكن الحديث عن هيمنة لدور البنى المجتمعية على البنى الثقافية، أم أن هناك نوعاً من التداخل الذي يجعل من الصعب الفصل دائما بين الاجتماعي والثقافي؟ ما هي معالم الاستمرارية والانقطاع، والثبات والتغيير في البنى الاجتماعية، وكيف تتجلى من خلال تأثير العوامل الاقتصادية والثقافية والسياسية؟

لهذا، يستهدف هذا الفصل، من جهة، تفكيك عناصر البنى المجتمعية بمختلف مقوماتها لتحديد مسؤوليتها ودورها في حياة الناس، ومن جهة ثانية، البحث عن الجسور والمفاصل بين البنى المجتمعية والعوامل الأخرى التي تشكل بمجموعها ترسانة الحماية للمنظومة الأبوية.

في الأصل كانت العصبة

تقوم روابط القربى في المجتمع العربي التاريخي على العصبة[2]. والعصبة، في اللغة العربية والعرف، هي قاعدة التلاحم في القبيلة. وهي تقوم، كما يقول البدو وابن منظور صاحب "لسان العرب"، على الطرف (أبوة، بنوة) والجانب (أخوة، عمومة). وبتعبير رياضي، تقوم العصبة على المحورين الأفقي والعمودي الأقرب لقاعدة الارتكاز (الرجل)، والأقرب إليه من أقاربه الذكور لأبيه من القادرين على القتال والنصرة والغلبة والحماية (ابن منظور، 1982). فالمرء محاط ومحمي (وأيضا ملتزم) بجيل سبقه (الأب) وجيل يتبعه (الأبناء) وجيل يعايشه (الأخوة وأبناء العمومة). ولا شك أن هذه الجماعة ذات الطبيعة الجماعية كانت في الأصل نتيجة ظروف معاشية صعبة، من حيث ندرة الموارد وعدم تكافؤ الزيادة السكانية مع الموارد الطبيعية. ولكنها أعطت مقومات ما يسميه علماء الأنثروبولوجيا بالزواج العربي، أي البقاء في العشيرة على صعيد إنتاج الإنسان وإنتاج وسائل الحياة. هذا الزواج استمرت معالمه الأساس في ظروف حضرية، وتعززت، بشكل أو بآخر بنشأة منظومة اجتماعية سياسية لعبت دوراً هاماً في البنية

1 الذي يعطي الأفضلية في التصاهر إلى الزواج الداخلي، في القبيلة والعشيرة والأسرة الممتدة، endogamy وزواج ابن العم.

2 Agnat

إن المجتمع القبلي العربي، الذي يدرك بعمق الأهمية الوجودية للمرأة فيه، بنيةً ووظيفةً، ينظر للشرف والكرامة والحماية باعتبارها وحدة متكاملة بين أي من أعضائه والجماعة، وبالتالي بين المرأة والجماعة

الأساس للدول وتعبيرات السلطة السياسية القديمة. إن العصبة تسحب من الرجل هويته الفردية، وتلزمه التضامن في ولاية الدم والثأر، وتعطيه، بالمقابل، ما يجعله صاحب امتيازات في الجماعة نفسها. أما المرأة، فتدفع الثمن الأغلى لهذه المقايضة في تلك المنظومة الأبوية، حيث تصبح وسيلة الإنتاج الرئيسة في القبيلة، مع ما يرتّبه هذا الموقع أحياناً من مكانة متميزة.

لكن المجتمع القبلي العربي، الذي يدرك بعمق الأهمية الوجودية للمرأة فيه، بنيةً ووظيفةً، ينظر للشرف والكرامة والحماية باعتبارها وحدة متكاملة بين أي من أعضائه والجماعة، وبالتالي بين المرأة والجماعة، الأمر الذي يجعل التعرض لمكانة المرأة مسألة من صميم أمن ورفعة جماعة القربى. من هنا الطابع الهلامي والمتداخل لممارسة السلطة في القبيلة الذي يدخل الدينامية في صلب الثابت الاجتماعي، ويسمح بفضاءات متعددة للمشاركة واكتشاف الذات من جهة، وإعادة تحديد طبيعة الدور مع كل تقدم اجتماعي من جهة ثانية.

ومن المفيد الإشارة إلى أن العديد من معالم "الزواج العربي" بالمعنى، الأنثروبولوجي التقليدي، هي اليوم موضوع نقد مجتمعي لا احتجاج مدني وسياسي فحسب، حيث يلحظ تعدد أشكال الرفض لمفهوم الديات التقليدي وجرائم الشرف، إضافة لمسألة مركزية تتعلق بتوجه الجمهور العربي المعاصر لتأييد منع زواج الأقارب من الدرجة الأولى خاصة في الأردن ولبنان (إطار 7–1).

إن العديد من معالم "الزواج العربي" بالمعنى، الأنثروبولوجي التقليدي، هي اليوم موضوع نقد مجتمعي لا احتجاج مدني وسياسي فحسب

القبيلة العربية والإسلام

حمل الإسلام مفهوم الأمة كتعبير عن الهوية الجماعية ليحل محل القبيلة، إلا أن القبائل العربية الأعرابية، وإلى حد كبير الحضرية–الريفية، حافظت باستمرار على تكويناتها السلطوية على حالها، سواء كان ذلك في وفودها إلى النبي محمد أو في بيعتها، في ردتها أو في عودتها. وفي انطلاقة الجيوش العربية خارج الجزيرة، خرجت القبائل المحاربة إلى الأمصار بنسائها وأبنائها لتبني معسكراتها وسكناها وفق تقسيمها القبلي، حيث تم تنظيم عطائها وقتالها في ديوان الجند مع النسابة. وكان سيد القبيلة وسيط الخلافة عند قبيلته، ووالي أمور قومه والمسؤول عما يبدر منهم. وفي معظم جيوش الفتوح الأولى كانت رايات القبائل ترافق راية قيادة الجيش التي تشمل قائدا عاما وقيادات محلية لكل جماعة قربى مقاتلة (عبد العزيز الدوري، 1978: 18–21)، بحيث يبدو الجيش وكأنه تحالف بين قَبَلي–بين إقليمي، ذو قيادة واحدة تعينها الخلافة، وقيادات لجماعاته تحددها موازين القوى في هذه الجماعات.

ومع أن الإسلام قد أصّل مفهوم المسؤولية الفردية للرجال والنساء، وأكد على تكريم الجنسين واكتساب المرأة حقوقاً أساسية، إلا أن التكوين الاقتصادي الاجتماعي والاقتصاد السياسي للفتوحات قد حدّا من الآفاق الرحبة التي أتاحها الدين الجديد للنساء.

الإطار 7-1

رأي الجمهور في مسائل نهوض المرأة، أربعة بلدان عربية، 2005

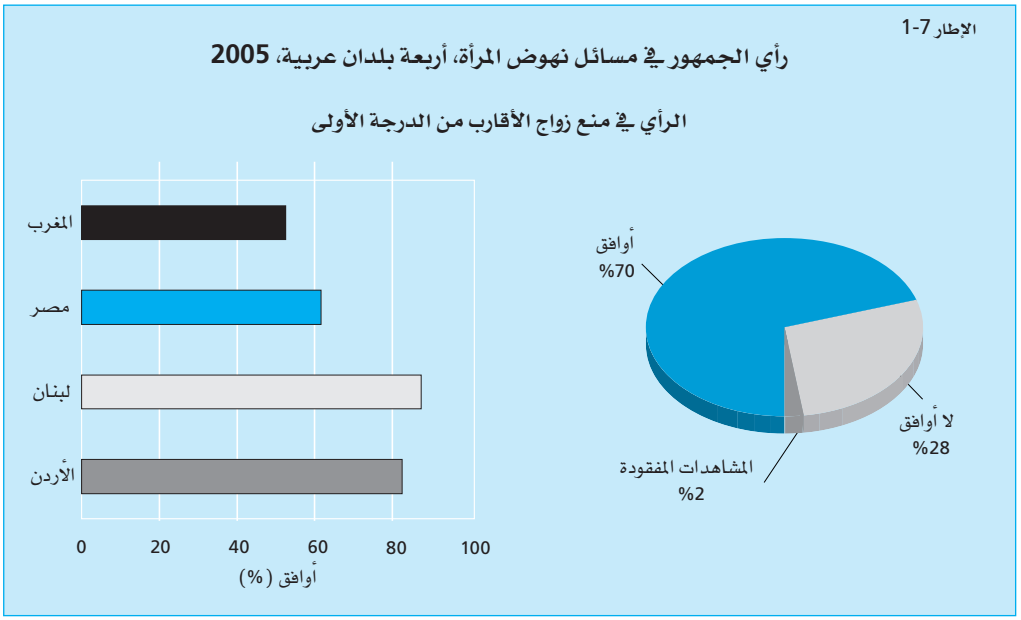

وتعتبر مضاوي الرشيد أن الحقوق التي نالتها المرأة في الإسلام، كحق الإرث، قد خلقت نوعاً من التهديد للوحدة الاقتصادية للمجتمع القبلي في البداوة والحضر. لذلك مارست القبائل العربية، وخاصةً البدوية الرعوية أو المستقرة بعد الإسلام، تاريخياً، نوعين من الإجراءات الكفيلة بضمان استمرار حيوية الاقتصاد المحلي للمجموعة. فحرمت هذه القبائل نساءها من الإرث عملياً رغم الحق الشرعي، واستمرت في قانونها القائم على إجبار المرأة على الزواج من ابن عمها أو قريبها؛ وبذلك ضمنت القبيلة عدم تشرذم اقتصادها وموارده كالأرض والقطيع الرعوي وغيره (مضاوي الرشيد، ورقة خلفية للتقرير). كما أدت الحروب المتتابعة التي بنت الإمبراطورية العربية الإسلامية وحضارتها، إلى ظهور نظام العزل والفصل بين الجنسين والتعدد بالنساء والإماء.

ويمكن القول إن هذا البنيان لم يهتز بشكل راديكالي غيّر من مكوناته ووظائفه وطبيعة الروابط بين الإنسانية بشكل واضح، إلا مرتين:

الأولى مع تعزيز رأسمال الدولة في نهاية الخلافة الأموية وطوال الخلافة العباسية (القرن الثامن الميلادي وما بعده)، ونشوء مجتمعات حضرية نشطة بمختلف الفعاليات المدنية، وصعود انتماءات المهنة والطبقة والمنطقة، وانتشار الزواج الخارجي والاقتصاد السياسي للإماء على حساب الأسرة والقبيلة. وقد وضع سقوط بغداد (10 شباط/فبراير 1258)، وأفول الحضارة العربية الإسلامية، حداً لتعزيز هذا التغيير الذي أعطى ما سمي وقتها المجتمع الحضري، وقوامه عند المتصوفة "الإنسان الكامل" (أي، بتعبيرنا اليوم، مجتمع الألفة المدني الذي يضمن حقوقا أساسية للإنسان).

أما الثانية فكانت مع ولوج الرأسمالية الغربية منذ بداية القرن التاسع عشر، الذي ترافق بخنق التكوين الاجتماعي-الاقتصادي ما قبل الرأسمالي، وولادة مؤسسات وقوى اجتماعية جديدة رافقها ضرب الوحدات القائمة على العمل العائلي الأبوي ومزاولة المرأة تباعا لمهن جديدة، جنبا إلى جنب مع الرجل، كالتعليم والصحافة وفي المصانع والوظائف الحكومية والأعمال الحرة.

التسلط والعصبية

كان لولادة النظام التسلطي الحديث دورٌ كبيرٌ في تحجيم نمو المؤسسات المدنية. فإن حملت الرأسمالية الأوروبية قيماً حديثة في الدولة والسياسة والمجتمع، فهذه القيم لم تكن وليدة عملية إنتاج محلي، وبالتالي لم تكمل دورتها في بناء مؤسسات دولة قانون، وتعبيرات مجتمع مدني مقاوم للعسف. فلم يكن يسيراً على الدولة الوطنية أن تضحي بمقومات المواطنة والعلاقات المدنية خاصةً في ظروف تبعية اقتصادية وتحدي اللحاق بالدول المتقدمة. وترك ضرب الحريات الأساسية آثاره على مقومات المجتمع المدني الناشئ، فكان تراجع عملية بناء عمارة الفضاء المدني غير الحكومي يتناسب طردياً مع لجوء الأفراد العراة، من مؤسسات المجتمع المدني، إلى كوخ العصبية العضوية، أي تمسك الجماعة بمصالحها ومنظومة قيمها المشتركة وتعصبها في الحق والباطل لها، كملجأ أخير للهوية والتضامن والأمن والدفاع الذاتي والتعريف الممكن الوحيد لِـ "نحن".

وكما يعبر هشام شرابي، "ليس الولاء القبلي تعبيراً عقائدياً، بل أنه يقوم على حاجات أساسية. إن استمرار رابط العشيرة أو الولاء الطائفي في المجتمع الأبوي المستحدث يدل على مدى الارتباط الوثيق بين الأبوية الحديثة والأشكال البدائية. فلم تفلح المدينة أو المجتمع أو الدولة في تطوير أشكال اجتماعية قادرة على توليد بنى أصيلة بديلة" (هشام شرابي، 1993: 48). يمكن القول بصحة هذا الطرح إذا وضعنا قبالتنا جملة المثبطات لانطلاقة مجتمع مدني جدير بالتسمية، وفقا لخط سير لا تحول خصوصيته دون حمله للمقومات الأساسية المشتركة لدور الدولة في حماية حقوق الأشخاص وضمانها المشاركة المجتمعية في الشأن العام. من هنا ضرورة التوقف أمام فرضيتين: الأولى تقول إن بنية المدينة العربية، بما هي متريِّفة، لا يمكن أن تكون حاضنة لمفهوم المجتمع المدني الذي تطور وترعرع في أحضان المدن الأوروبية (متروك الفالح، 2002: 34)؛ والأخرى تعتبر تأميم مبادرات المجتمع من قبل السلطة السياسية سبباً في جعل العلاقات العضوية، الأقوى في الريف والبداوة؛ تتعايش مع المدينة في ظل الدولة غير الديمقراطية التي ألغت أشكال الوساطة ما بعد العضوية بين الفرد والدولة (هيثم مناع، 1986: 12 وما بعدها).

لقد أدى الاغتيال المنهج لتعبيرات المجتمع المدني الذي تنامى بأشكال متعددة في بداية القرن العشرين في العالم العربي، في ظل محاصرة وسائل

إن حملت الرأسمالية الأوروبية قيماً حديثة في الدولة والسياسة والمجتمع، فهذه القيم لم تكن وليدة عملية إنتاج محلي، وبالتالي لم تكمل دورتها في بناء مؤسسات دولة قانون، وتعبيرات مجتمع مدني مقاوم للعسف

التنظيم والتأطير والتضامن والتعاضد والتعبير عن الذات المستقلة عن السلطة السياسية، إلى نكوص الأفراد والجماعات إلى العصبيات قبل المدنية. وتجلت العودة للروابط العضوية بشكل واضح في العشيرة الأبوية، وفي حالات محددة في الطائفة (باعتبارها شكلاً يجمع بين البنية الاجتماعية والتكوين المعتقدي-السياسي). وأعطي أمن الجماعة العضوية (عشيرة، قبيلة، طائفة) أولوية على حقوق الأشخاص. وبدا واضحا تمحور الأسرة العربية حول سلطة رب العائلة باعتباره عنصر الأمان في نظام يحرم الأفراد من أوليات حقوقهم، وتثبط عملية التفريد الضرورية لبروز حقوق الأشخاص باعتبارهم كذلك.

من المؤكد أن الطابع الشمولي للدولة قد ساهم بادئ الأمر في مشاركة أوسع للمرأة في الشأن العام ومجالات العمل والضمان الاجتماعي وحماية نسبية للأمومة والطفولة. إلا أن التكلس البيروقراطي، ومصادرة أشكال المبادرة المجتمعية والمدنية، واعتماد نظام "المتنفذ" المحلي (الرجل بالضرورة!) كوسيط وحيد بين السلطة والمجتمع، قد رهن تقدم حقوق النساء بطبيعة وتقلبات السلطة. ومع التلازم الأساسي بين التسلط والأبوية، لم تلبث هذه المنجزات أن تحولت إلى مادة استعمال، في حين تردى وضع النساء أكثر فأكثر مع تراجع حقوق المواطنة وعودة العلاقات الأبوية العضوية كوسائل دفاع ذاتية أخيرة في صفوف المجتمع الممنوع من أشكال النشاط المدني المختلفة.

ومن الملاحظ هنا أن أية مواجهة بين السلطة ونُوَيَّات المجتمع المدني والحريات الأساسية كانت تترافق بنكوص أكبر نحو البنى العضوية التي اتخذت أشكالا جديدة تداخل فيها إنتاج الإنسان بإنتاج وسائل الحياة المادية والثقافية الجديدة. فكما يذكر أحد الدارسين، "تنشأ العصبية العائلية الممتدة – أيضا – عن ضرورات التعاون" (حليم بركات، 1985: 82).

على الرغم من كون القبيلة اليوم حالةً ماضية، إلاّ أن قيمها ومفاهيمها مازالت قائمة في الوعي العربي وطريقة تعامله مع الشأن النسائي، حتى بعد غياب الاقتصاد الرعوي والبداوة

الإطار 2-7

سعاد جوزيف: الأبوية والتنمية في العالم العربي

يتفق معظم الكتاب في العالم العربي على أن أواصر وقيم القرابة هي محور بنية المجتمعات العربية. فهي تبقي وتؤكد على إحساس الفرد بذاته وهويته، وتشكل مواقعه في المجتمع. وهي أيضاً المصدر الرئيس للأمان الاقتصادي. والقرابة تحدد العضوية السياسية، وتغزل شبكة من الموارد السياسية الجوهرية. كما أنها تحدد الهويات الدينية. إن لمركزية القرابة تأثيراً على الأبوية: فالقرابة تنقل الأبوية إلى كل العوالم والمنازل الاجتماعية في الحياة.

المصدر: سعاد جوزيف، 2005.

العصبة والمرأة في المجتمعات المعاصرة

ليست العصبة العربية والزواج العربي معطى عالميا، ولم يعودا بالنقاء البدوي الذي رسم معالمهما التاريخية، كما أنها غير محصورة بالعرب بالمعنى العرقي أو القومي، حيث أننا نرقب معالمها في المجتمعين الأمازيغي والكردي. لكن العشيرة والقبيلة، كملاذ أساسي في البنى التسلطية السياسية، التاريخي منها والمعاصر، مازالت تترك آثارا هامة في العلاقات بين الجنسين. وهي تضع المرأة في تركيب معقد يجتمع فيه العرفي والمجتمعي والديني والقانوني في عملية مركبة لتحديد طبيعة دورها ومصيرها. ويمكن تتبع معالم البنى العضوية هذه بدرجة أو بأخرى في الجزيرة العربية والريف الأردني والسوري والعراقي والمصري، وفي شمال أفريقيا والصومال وموريتانيا. إن جماعة القربى التي نعايشها حتى اليوم مجموعة بشرية ذات سلطة ذكورية تكرس توارث البنية الاقتصادية ومناصب الريادة والسيادة على حساب المرأة المهمشة، وتستمر في أشكال متأقلمة مع الرأسمالية المعاصرة. فعلاقات إنتاج الإنسان في المجتمعات العربية تكرس نمط الزواج الداخلي وزواج ابن العم من داخل القبيلة للنساء، مع حرية الذكور في الزواجين الداخلي والخارجي. وقد كرست جماعات القربى هذا النمط من الزواج أولا، كحق للرجل وإلزام للمرأة، لتوفير تماسك العصبات بصلة الرحم. ويرتبط هذا "الحق" المطلق لابن العم بمنظومة العلاقات والقيم التي تعتمد ممارسة الضبط الكامل للقدرة الإنتاجية لنساء القبيلة للحفاظ على الإرث الاقتصادي والسلطة الاجتماعية، مما يضيق على المرأة ويحرمها من حق اختيار الشريك.

يعتبر هذا النمط الاجتماعي في بعض الأوساط الأكاديمية عاملاً مهماً وجزءاً لا يتجزأ من الموروث الاجتماعي الذي يساهم في التسلط وحرمان المرأة من أبسط الحقوق. كما يعتبر هذا الموروث عاملاً مهماً في قمع المرأة اجتماعياً، فتصبح عملية التسلط والعقاب عملية جماعية تمارسها جماعة القربى "المجموعة" ضد الفرد "المرأة". ولا يصدق ذلك على خيارات الزواج فحسب، بل أيضا على دية الدم وجرائم الشرف وغياب الحدود الواضحة بين الشخصي والعائلي.

ويعتقد العديد من علماء الاجتماع العرب أنه على الرغم من كون القبيلة اليوم حالةً ماضية،

إلاّ أن قيمها ومفاهيمها مازالت قائمة في الوعي العربي وطريقة تعامله مع الشأن النسائي، حتى بعد غياب الاقتصاد الرعوي والبداوة. ويرصد البعض الآخر تغيُّراتٍ في علاقات القربى كوحدات اجتماعية-اقتصادية، نتيجة لتوسع نظام الخدمات، وسيطرة الدولة على مختلف مرافق الحياة، واتساع نطاق الوظائف البيروقراطية (حليم بركات، 1985: 178).

وليس سراً القول إن المرأة العربية لا تزال تعتبر عنصراً يتعرض للتسلط بشكله المعنوي والمادي المباشر وغير المباشر. وربما تختلف درجات التسلط وقوته من بيئة إلى أخرى، وحسب المرحلة التي تمر بها المرأة، أي بمعنى أن التسلط، كعنصر قهر وأداة إجبار، قد لا يكون بالقوة نفسها خلال المراحل المختلفة من حياة المرأة. لذلك يجب أن يقترن أي تحليل للتسلط بما يسمى "دورة حياة المرأة". فربما تعاني الفتاة الصبية من التسلط أكثر من أختها المتزوجة أو العجوز. وربما تتعرض المتزوجة والأم لنوع من التسلط يختلف عما تتعرض له المرأة المسِنّة أو المطلقة أو العانس أو الأرملة. لذا يجب أن يؤخذ بالاعتبار أن التسلط ليس حالة مطلقة تعاني منها كل النساء بالدرجة والقوة والشكل ذاتها، بل هو حالة مرتبطة بالعمر والحالة الاجتماعية والوفرة الاقتصادية والجاه السياسي العائلي، والمنظومة السياسية الاجتماعية السائدة، وغيره من العوامل المؤثرة على تجربة المرأة في المجتمع.

لقد بقيت العلاقات داخل الأسرة محكومة بسلطة الأب على الأبناء، والزوج على الزوجة؛ وهي سلطة نشأت تاريخياً في ظل سيادة النظام الأبوي. ولا يمكن اعتبار التغييرات التي دخلت على هيكلها جذريةً، بما في ذلك تعزيز الأسرة النواتية على حساب الأسرة الممتدة والتراجع في نسبة زواج الأقارب. كما لا يمكن القول إنها مست الطابع الوظيفي للعلاقة بين الجنسين في العمق. وهي، إن أثرت على بعض أشكال التمييز بين المرأة والرجل، فإنها لم تحدث تغييرا نوعيا في طبيعة العلاقة بينهما إلا في أوساط محدودة.

لقد كان التقدم على صعيد علاقات الجنسين في العديد من معالمه لصالح الرجل الذي فُتحت أمامه إمكانات جديدة، وحصل على حريات شخصية لم يُسمح بها للنساء، مما كرس سيطرته على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية والسياسية. في الوقت عينه، لم تحظ المرأة دائما بقدرٍ كافٍ من التعليم والعمل المهني الذي يسمح لها بتعديل موازين القوى بشكل يتيح تكافؤاً أكثر. وهي إن أفلحت بعمل مأجور بدواعي الأزمة الاقتصادية، لا تجد في غالب الأحوال مشاركة حقيقية وواسعة لها من الرجل في الأعمال المنزلية. ولا يسمح لها هذا العمل بتحقيق نفسها بقدر ما هو لمساعدة الأسرة على تحسين مستوى معيشتها، في حين تنتشر أكثر فأكثر الخدمة المنزلية في بيوت الكادر النسائي القادر اقتصاديا. إن مفهوم العمل المأجور في التكوينات الاقتصادية الاجتماعية الضعيفة لا يسمح، كما هو الحال في الدول الرأسمالية المتقدمة، بتفريد النساء أو الجماعات المستضعفة، لضعف التفريد بشكل عام وهزاله لدى العنصر الأضعف في البنية الاجتماعية (أي المرأة) التي لم تتمتع بالحق كامرأة في ذاتها ومن أجل ذاتها. فقد تمتعت بمفهوم الحق في المنظومة القيمية السائدة عبر دورها في الجماعة و/أو البيت. ويمكن القول إن أزمة اقتصادية قد نجمت عن تهاوي أشكال الانتاج غير القابلة للتأقلم مع الوضع العالمي دون وجود بنى تحتية بديلة. وتفاقمت الأزمة مع تعميم العمل المأجور على حساب الترتيبات الاجتماعية والعرفية التي ضمنت نوعاً من الحماية الاجتماعية والاقتصادية وربط الموارد الاقتصادية الأساسية بالمركز العالمي لا بشبكة تبادل محلية أو إقليمية. وكان من مظاهر هذه الأزمة تصدير حثالة الصناعات بالمعنى البيئي والاجتماعي والاقتصادي لدول الجنوب. وخلقت هذه الأزمة نخبا مالية تحصد بمنظومة الفساد والآليات الداخلية للاستبداد والشبكة العالمية للاستعباد أهم ثروات البلاد. ورافق هذه العملية إفقارٌ متصاعد للطبقات الوسطى ونبذ للفئات الوسيطة التي تشكل حلقة الوصل في أشكال تقسيم العمل الانتقالية في العديد من البلدان العربية. وهذا الوضع يشكل معضلة حقيقية في صفوف خريجي العلوم التطبيقية والنظرية العليا الذين وضعوا في موقع المنافسة المباشرة مع النساء في سوق العمل المتأزمة في معظم البلدان العربية.

من البيت إلى المجتمع

لم تعد المرأة حبيسة المنزل. فقد أتاحت لها فرص التعليم والعمل مشاركة أكبر في الحياة العامة، مع أن البعض ما زال ينظر إلى هذه الفرص كوسيلة لتحسين نصيبها في الزواج ورعاية الزوج وتربية

لم تعد المرأة حبيسة المنزل. فقد أتاحت لها فرص التعليم والعمل مشاركة أكبر في الحياة العامة

الإطار 7-3

رأي الجمهور في مسائل نهوض المرأة، أربعة بلدان عربية، 2005

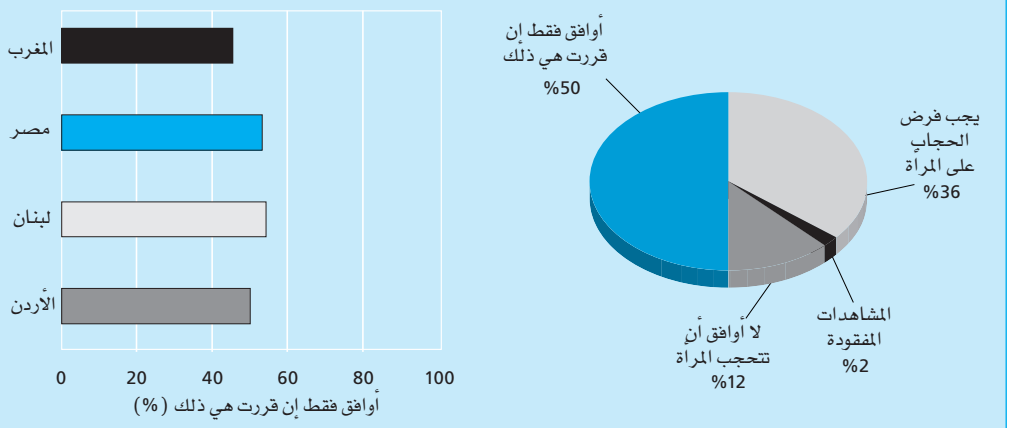

يختلف الاعتقاد بضرورة التحكم بالمرأة وفق اختلاف البلدان والأوساط الاجتماعية ومستوى المعيشة والوعي العام. وهي تبرز في الشرائح الاجتماعية الأكثر فقرا والمهمشة الدور والمكانة الاجتماعية، وبالتالي الأقل حماية قانونية واجتماعية والأكثر تأثراً بالثقافة الأبوية السائدة

الأبناء. وما زال البعض يرى ضرورة للتحكم بحريتها حفاظا على شرف العائلة، وصولا إلى فرض الحجاب ومنع الاختلاط بين الجنسين في التعليم والمجتمع.

إلا أن نتائج استطلاع الرأي تضع التحجب بوضوح في خانة احترام الحرية الشخصية، إطار (7–3). كما يميل الجمهور في الاستطلاع إلى تأييد الاختلاط بين الجنسين، في العمل، وفي المجتمع عامة، وإن كان الاختلاط في مراحل التعليم المختلفة لا يحظى بتأييد كبير خاصة في حالتي الأردن ومصر، إطار (7–4).

الاعتقاد بضرورة التحكم بالمرأة يبقى بالطبع غير متساو، ويختلف وفق اختلاف البلدان والأوساط الاجتماعية ومستوى المعيشة والوعي العام. وهي تبرز في الشرائح الاجتماعية الأكثر فقرا والمهمشة الدور والمكانة الاجتماعية، وبالتالي الأقل حماية قانونية واجتماعية والأكثر تأثراً بالثقافة الأبوية السائدة. ويمكن القول إن البوادي والأرياف العربيّة، مازالت تخضع لعوامل العصبيّة الأسريّة والقرابة والولاء لسلطة القبيلة وهيمنة الأعراف والتقاليد والشعائر، في ظلّ اقتصاد اكتفائي إلى حد ما، مرتبط بالأرض والماشية والمناخ والصناعات الحرفية البسيطة (مضاوي الرشيد، ورقة خلفية للتقرير). ويلعب غياب الزمن الحر (وقت الفراغ) وتراكم المهمات على المرأة دورا هاما أيضا. وتعود هذه الظواهر كلّها إلى منابع وعلاقات ذكوريّة وأوضاع حياتية لا تسمح للمرأة إلاّ بالمشاركة في بعض مظاهر النشاط العام، وتأطير دورها في مجال الإنجاب والعمل المنزلي بالمعنى الواسع للكلمة والمشاركة في الأعمال الرعويّة والزراعيّة ضمانا للبقاء.

تشير الدراسات المتعلقة بالعالم العربي إلى غياب المرأة عن الحيز السياسي المؤسساتي، وإلى حضور محدود في القطاع الخيري، وبنسبة أقل في الفضاء المدني والثقافي بشكل عام، وإلى قلة المشاركة في الحيز الاقتصادي، وغياب شبه تام عن الحيز الديني الرسمي. إلا أن البنى التسلطية لم تحل دون وجود المرأة في الصحافة والمحاماة والصيدلة والهندسة والطب والتقنيات الحديثة ومؤسسات ثورة الاتصالات. وفي حين كان هذا الحضور يحمل معاني عديدة في مجتمع يحاول إعادة اكتشاف نفسه قبل قرن، يمكن القول إننا اليوم في مواجهة حالة صراعية بين قطاع واسع دخل سوق العمل والحياة العامة باعتباره استمراراً للتشكيلة الاجتماعية التقليدية، وقطاع آخر كان دخوله سوق العمل مؤشراً لانخراطه في عملية دفاع جديدة عن الأسرة الصغيرة والتفرد والاستقلال المالي، ولعب دوراً مختلفاً عن ذلك المرسوم سلفاً للعلاقات الاجتماعية الأفقية. وتدفع المرأة فاتورة غالية لقواعد السوق الجديدة، من عدم ثبات عقود العمل وطابعها المؤقت ووجودها في مناطق حرة ذات شروط مذلة للنساء، على الرغم من أن التغيرات عينها تسمح، من حيث المبدأ، بما يسهل التوفيق بين العمل المأجور وبناء الأسرة (مثل المرونة في ساعات العمل وإمكانية العمل في المنزل). ويمكن القول إن غياب سياسات

الإطار 7-4

رأي الجمهور في مسائل نهوض المرأة، أربعة بلدان عربية، 2005

الموافقة على الاختلاط بين الجنسين في جميع مراحل التعليم

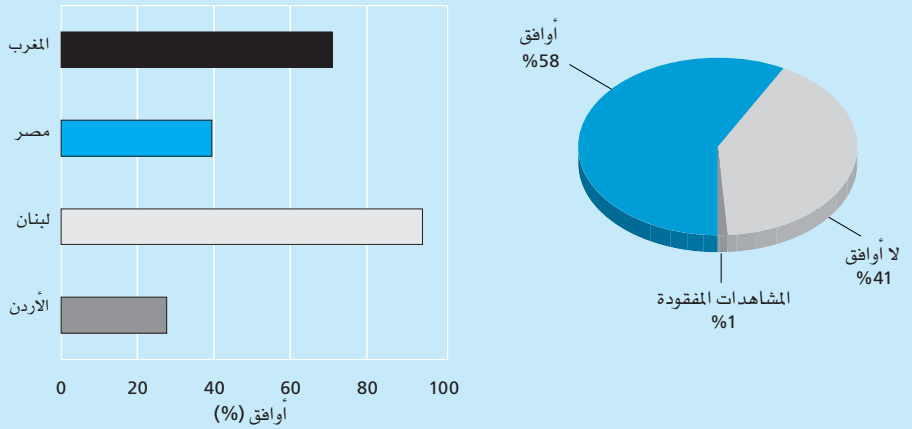

الموافقة على الاختلاط بين الجنسين في العمل

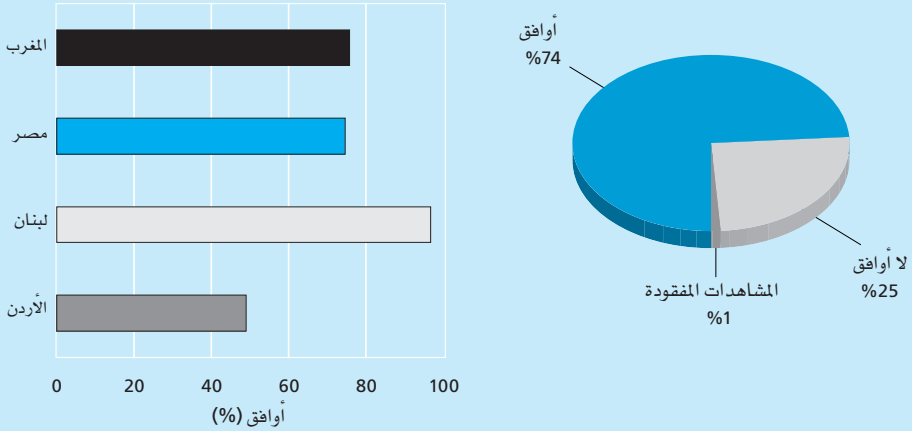

الموافقة على الاختلاط بين الجنسين في المجتمع عامة

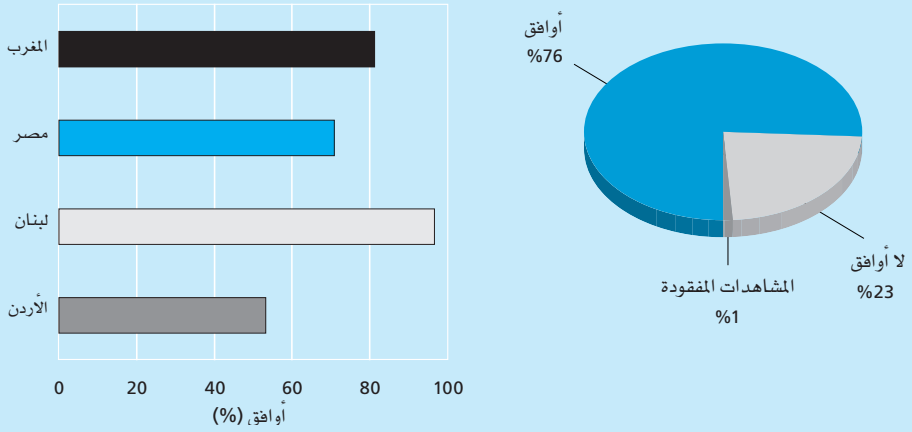

الإطار 7-5

اعتماد المرأة البدوية على الذات

عمشة الحسين، من بادية الشامية، في العقد الخامس، ترعى الغنم وتحلبها، وتجمع الحطب، وتعجن وتخبز على الصاج، وتغسل الثياب بيديها. زوجها عاجز. ومع أنها تعيش في بيت من الشعر بعيداً عن البيوت الأخرى، إلا أنها لا تشكو من الوحدة، لأنها مشغولة دائما. تغزل الصوف بمغزلها اليدوي، ولا تخفي بسمتها وهي تهز رأسها وتقول: "حياتنا صعبة، الحياة مواسم، وإن لم نخدم أنفسنا لا أحد يخدمنا. الذين يقدمون لنا خدمات يطالبوننا بأكثر منها، وبعضهم يطالبوننا بأن نؤمن لهم السمن والجبن مجاناً، وهم لا يقدمون لنا إلا الإزعاج".

المصدر: بندر عبد الحميد، 1990.

اجتماعية حامية لأوضاع المرأة، ومحدودية الخدمات التي تقدمها الدولة، تلعب دورا كبيرا في جعل المرأة ضحية عوضا عن أن تستفيد من فرص العمل المرن والمتعدد الأشكال.

التمرد يولد أشكالا وسيطة للحرية

إن متابعة حالات الاستسلام والتنازل والقنوط للتأقلم مع البنى التقليدية، لا يجب أن تحجب عن الأنظار ردود الفعل القوية والعنيفة التي تعبر عن التمرد والثورة. لكن هذا الوضع، المبني على علاقات عائلية مقيدة وغير ديمقراطية في كل الأحوال، لا يسمح بإرساء ثقافة سائدة قائمة على المساواة في الحقوق والواجبات وفرص المشاركة في صنع الحاضر والمستقبل، أي ضمن منظومة حقوق إنسان تعتبر حقوق المرأة جزءاً لا يتجزأ من هويتها ومضمونها.

ومن الضروري ملاحظة أن الخضوع أو التمرد على الروابط العضوية لا يخضع بالضرورة للاعتبارات الدينية، حيث نجد في طرفي المعادلة نساء محجبات أو مشاركات في العمل العام عبر هيئات دينية تعليمية أو خيرية. كذلك لا يمكن، بسبب التضييق على حرية التجمع والتنظيم في معظم الدول العربية، أن نعتبر الجلسات والمجالس والديوانيات والشلل وسهرات الزجل واحتفاليات العطل ورمضان وشعائر الملل والنحل مجرد عودة صرف إلى نمط حياة تقليدي دائما. فالكثير منها يمكن تصنيفه في نطاق الحاجة الطبيعية للاجتماع البشري والتواصل، الذي جعلته القوانين التسلطية أمراً ممنوعاً، مما أعطى أشكالا وسيطة تترك الحدود ضبابية بين التعبيرات العضوية والتعبيرات المدنية. فالنساء في ظل غياب الحريات الأساسية يحاولن أيضاً توظيف الظروف الاجتماعية، بل الممارسات التقليدية، للدفاع عن حقوقهن حيث تنشأ تجمعات خيرية أو طبية أو أدبية، عائلية نسائية. كما تتشكل وفود مطلبية تحاول الاستفادة من الفضاء الاجتماعي الذي يسمح في بعض البلدان بما لا يسمح به الفضاء الإيديولوجي. ولا يعدم الأمر توظيفا من قطاعات نسائية في بلدان عديدة (كالسعودية والخليج مثلا) لهوامش الحماية والمشاركة العضوية، لغرض استنباط أشكال مدنية للتعبير تشكل مفاتيح تحول اجتماعي ينطلق من المعطى المجتمعي نفسه الذي أعطته الدولة التسلطية قوة حضور.

إن غياب سياسات اجتماعية حامية لأوضاع المرأة، ومحدودية الخدمات التي تقدمها الدولة، تلعب دورا كبيرا في جعل المرأة ضحية عوضا عن أن تستفيد من فرص العمل المرن والمتعدد الأشكال

الخضوع أو التمرد على الروابط العضوية لا يخضع بالضرورة للاعتبارات الدينية

يتقوى البعد السلبي للعلاقات العضوية كلما ضاق هامش حرية التجمع والنشاط العام المستقل عن الدولة

إلا أن البعد السلبي للعلاقات العضوية يتقوى كلما ضاق هامش حرية التجمع والنشاط العام المستقل عن الدولة. فالتمرد على البنية العشائرية أو العصبيات ليس وقفاً على غير المتدين من جهة، كما أنه ليس وقفاً على طبقة اجتماعية محددة أو جنس من جهة أخرى. وتبدو أشكال التضامن العضوية التقليدية للمتتبع، كما سبق وأشرنا، أقوى في الأوساط الفقيرة، حيث ثمة إحساس عميق، عند نسبة هامة في المناطق الريفية ومدن الصفيح وأحياء الهجرة للمدن، ببناء حزام حماية من البؤس عبر العصبيات الأبوية التقليدية. ويمارس التقاطع السياسي/الاقتصادي الوطني/الدولي تأثيراً على أشكال العلاقة بين النساء والرجال. فالتراجع في الحقوق الاقتصادية على صعيد الأغلبية ونسبية السيادة، في ظل إعادة صياغة أشكال الهيمنة على المنطقة العربية، يسهل عملية الخلط بين الخطاب الاجتماعي والخطاب الإيديولوجي المحافظ الذي يربط بين الدفاع عن الذات المجتمعية والسيادة الوطنية، وتعريف محدد للهوية يحجم دور المرأة ويعتبر نهوضها ماركة خارجية مسجلة.

هناك، مع ذلك، تراكمات نوعية من الانتصارات حققتها المرأة في كفاحها الديمقراطي، وأفضت، باختلاف المجتمعات والثقافات، إلى تراجع الهيمنة الأبوية ولو بدرجات متفاوتة. وإذا كانت الموروثات هائلة، وطريق المرأة شاقاً لتخطي عتباتها، فإن امرأة اليوم مختلفة عن أمها أو جدتها بفعل وعيها وتحصيل العلم والخروج لميدان العمل والإنجازات الحضارية التي حملها القرن العشرون من أفكار تحررية وانتصارات في مجال حقوق الإنسان وحقوق المرأة. وهي تواجه بصلابة تحدي التأقلم والتكيف مع التغيرات القاسية، بل وأثبتت أنها الحامي للوجود المجتمعي في أسوأ الأوضاع كما كان حال المرأة في ظل الحصار في العراق، والعنف المختلف التعبيرات في السودان ولبنان والعراق وفلسطين. وبهذا المعنى، لم يكن للبنى المجتمعية أن تحول دون حضور المرأة، المختلف الدرجات والأشكال، طرفا فاعلا في الأوضاع الانتقالية التي تعيشها بلدان عربية عديدة.

من جهة أخرى، أدى التقارب بين الجنسين، وإن لم يلغ الفوارق، لعلاقات أقل نزاعية في أماكن كثيرة، وجعل العلاقة التربوية تنحى منحى أقرب للديمقراطية منه للتسلطية. فأصبح الأبناء أكثر ثقة بأنفسهم وبالذين يتخذونهم نموذجا يحتذى في نمو شخصيتهم وفي تحقيق نجاحاتهم، خاصة

وأن صورة الأم ومكانتها لديهم عنصر أساسي في تكوين صورتهم الإيجابية عن أنفسهم.

هذا الوضع يعود بنا إلى ضرورة البحث عن حالة توازن جديدة للأشخاص، قائمة على أساس المساواة الاسمية، ويوضح بجلاء أهمية إطلاق الحريات الأساسية وبناء مجتمع مدني بالمعنى الواسع للكلمة، أي شبكة وافرة من أشكال التجمع الواقعة بين الفرد والدولة، تسمح بتغطية الفضاءات غير الحكومية لأن أية حكومة لا يمكن أن تمثل كل الناس في كل القضايا. كما يشير إلى أهمية ربط البرنامج السياسي والمدني بضمانات الدرجة الدنيا الاقتصادية والاجتماعية، حتى لا نقول حقوقها، لكي لا تكون المواجهة مع البنى العضوية مجرد نقل للضحايا من كوخ بائس إلى العراء. إن قيام عهد مدني بين المجتمع والدولة لضمان حقوق الأشخاص، نساءً ورجالاً، يشكل شرطاً واجب الوجوب لشعور الأشخاص بأن لهم سلامة في النفس والجسد ودوراً في البيت والمجتمع، واعترافاً حقوقياً في التعلم والعلاج. إن الحق الطبيعي ببناء جمعيات حرة ومستقلة يشكل عاملاً أساسياً في الانتقال من الفرد إلى الشخص-المواطن. وبقدر ما يصبح بناء جماعات مدنية قضية بديهية للناس، يصبح بالإمكان الخروج من الحالة الخاصة لبعض النساء إلى الحالة العامة لكل النساء عبر أشكال تعاون وتعاضد ومشاركة مدنية جديدة. عندها يمكن للمساواة أن تصبح مطلبا مجتمعيا، وللثقافة المدنية أن تشكل منافسا قويا لثقافة التمييز باعتبارها مسلحة بالظروف العملية لتجاوز الروابط العضوية، وليس فقط مقومات نقدها الفكري. فلمواجهة ما تفرضه العصبية من رضوخ وتبعية، لا بد من زرع المقومات المعاشية والقانونية للاستقلال الذاتي للأشخاص، من الجنسين، ورفض التمييز مهما كان السبب أو الدافع، وتوفير الشروط المادية للتجرؤ على الفكر والتجاوز.

الأسرة ومكانة المرأة

ما زالت الأسرة هي المؤسسة الأولى التي تعيد إنتاج العلاقات والقيم الأبوية من خلال التمييز بين الجنسين. فهي تقوم بعمليات التنشئة والتطويع الاجتماعية في جو تعصف به التناقضات والمشكلات البنيوية الخانقة، وضمن آليات رقابة وضغط تغدو فيها المرأة مصنوعة بدلاً من أن تكون صانعة لمصيرها، أو، كما لاحظنا، مشاركة في إعادة إنتاج المنظومة التي تحكمها.

على الرغم من خروج المرأة إلى حقل العلم والعمل، بقيت مسألة الجنس والعرض والشرف محدودة التأثر بالتحولات البنيوية الكبيرة التي حصلت خلال القرن المنصرم. ففي مجتمعات ذكورية يسيطر فيها الرجل على مختلف شؤون الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، مازال حق المرأة في سلامة النفس والجسد موضوع انتهاك مقبول في منظومة القيم السائدة. فعندما نُفي الفرد في المرأة، نفيت إمكانية تفرد الحق الخاص، وتحديد تعريف الحياة الخاصة، ومقومات الشخص كما ترد في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان. إلا أن هذا الانتهاك بحد ذاته يضعنا أمام تناقض هام في حالات التعايش بين العلاقات العضوية والعلاقات المدنية. فإن كان ضعف التفرد قد حال دون الحصول على حقوق معينة لم تتجند فيها الجماعة من أجل النساء، فالجماعة نفسها (قبيلة أو عشيرة أو حمولة...) كانت الحامل والوسيط لضمانات وحقوق أخرى، مما يجعل من الضروري استقراء أشكال وسبل جديدة لنهوض المرأة لا تستبعد توسط الجماعة العضوية في بعض المجتمعات العربية.

تغدو هذه التجاذبات أشد عنفا في فترات الأزمات، حين تصبح المرأة موضوعا للمراقبة، ويصبح التصرف بجسدها، بمراقبته أو استعماله أو حجبه ونفيه ومعاقبته، أكثر وضوحا. ويصبح هذا العنف عنصراً إضافيا على نسوية الفقر والبؤس السّياسيّ والتّبعيّة والهيمنة والاغتراب.

حتى اليوم، شكلت قوانين الأحوال الشخصية التجسيد الأكثر رمزية وعمقا لهذه المشكلة. فالزواج هو الشكل الأول والأهم لعلاقة المرأة والرجل، سواء أكان ذلك في الوعي الباطن والظاهر، في الدين والمجتمع، في الحرام والحلال، وفي المقدس والمدنس. ولعل هذه القوانين تمثل التجسيد الأبرز لعلاقة الأبوية في المجتمع العربي بالمحرم والممنوع، حيث نلاحظ أن أهم القوانين المتعلقة بالتمييز بين الجنسين تجد ملاذها فيه، بشكل صارت قوانين الأسرة فيه تمثل العرين الحامي للثقافة والتقاليد والأعراف، دينية أو شعبية. ويمكن، من تتبع النقاشات والأحداث التي جرت أثناء إعداد وصدور قوانين الأحوال الشخصية في الجزائر وسورية والمغرب، الاستنتاج بأن تأميم أو خصخصة نصف اقتصاد البلاد أسهل من إصدار قانون أحوال شخصية مدني

إن قيام عهد مدني بين المجتمع والدولة لضمان حقوق الأشخاص، نساءً ورجالاً، يشكل شرطاً واجب الوجوب لشعور الأشخاص بأن لهم سلامة في النفس والجسد ودوراً في البيت والمجتمع

اختياري في بلد إسلامي.

يتحرك جسد المرأة، كما تقول لمى أبو عودة، ضمن حيز اجتماعي رسمت حدوده وتعينت. وكل واحد من هذه الحدود، معزز بجملة من القوانين الناظمة والكوابح المحرمة التي لا يفترض بالمرأة انتهاكها، وهو ما يفسر مأساة الظروف المحلة والمخففة في "جرائم الشرف". من هنا أهمية وجود تشريعات حقوق إنسانية في كل ما يتعلق بما يسمى جرائم الشرف. ففي استجواب لعدد من الفتيات اللاتي وجدن ملجأ لهن في جمعيات استقبال في سويسرا، كانت تتكرر جملة على لسان معظم الفتيات: "قتلي لا يكلف القاتل شيئا". ولعل ما جاء في وثيقة "أوقفوا قتل النساء" التي وقعها عشرات الآلاف من الأشخاص داخل وخارج سورية ما يعطي فكرة عن حجم وأهمية هذا السرطان الاجتماعي-القانوني: "دائماً، بأشكال مختلفة وذرائع مختلفة، تمتد يد المادة 548 من قانون العقوبات، والمواد من 239 إلى 242 من القانون ذاته، لتخرج القاتل من عقوبته الطبيعية بعد أشهر نادرا ما تجاوزت عدد أصابع اليد الواحدة!! إنه الشرف تارة، ثورة الغضب تارة أخرى، والحساسية الطائفية تارة ثالثة!! ولكنه دم صبايا يهدره قتلة لا يجب أن يكون لهم مصير سوى مصير القتلة!!" (18 أيلول/سبتمبر 2005).

على الرغم من تداخل عناصر الحداثة في الثقافة التقليدية في المجتمعات العربية، بحيث لا يمكن تعميم وضع واحد على المجتمعات المختلفة إن في دولة واحدة أو بين الدول المختلفة، تبقى شرائح اجتماعية واسعة فيها أقرب للتقليد منها للتجديد. والثمن الذي تدفعه الفتاة في الأوساط الضعيفة التفريد، بالمعنى الحقوقي والاقتصادي، للحصول على استقلاليتها، كبير جداً. لذلك يصبح الزواج المبكر ضالتها المنشودة، لتعيش حاجاتها دونما شعور بالذنب أو الخطيئة أو كره الذات. ولتصبح كذلك سيدة محترمة مقبولة من أمها ومن الأسرة والمجتمع. ومن المرجح أن يكون أول شخص تعرفت به هو من سترتبط به، خاصة في المجتمعات المحافظة، هذا إذا لم يكن أهلها هم من قرر ذلك دون معرفة منها مسبقة به أو بما يكفي عنه. وفي كل الأحوال، يتحول الزواج المبكر من مجرد عرف اجتماعي إلى مشكلة متعددة الأسباب والأبعاد.

تظهر دراسة أجريت في الإمارات العربية أن الضغوط الاجتماعية الشديدة على الفتيات، وفقدانهن الحب والتفهم من قبل أسرهن، تُظْهِر لديهن أشكالا عنفية عديدة في السلوك. فحوادث انتحار الفتيات تبلغ ثلاثة أضعاف حالات الانتحار عند الشباب[3] (فيوليت داغر، ورقة خلفية للتقرير).

العلاقة الملتبسة بين النساء والرجال في المجتمعات العربية، بين التعاضد والتناقض

تضع بعض الكتابات النسوية النساء والرجال في موقعيْ تضادٍّ كامل. وعلى الرغم من انتشار التمييز ضد النساء في البلدان العربية، فإن هذا الموقف يعدُّ تبسيطاً مخلاً لطبيعة تلك العلاقة الأساس في المجتمعات العربية.

يمكن الإشارة، في البداية، إلى أن أنصار المرأة الأوائل كانوا رجالا، مثل بطرس البستاني الذي كتب عن ضرورة تعليم البنات، وقاسم أمين الذي نادى بتحرير المرأة، والطاهر حداد وعبد الرحمن الكواكبي، وآخرين. واعتبر هؤلاء قضية المرأة جزءاً عضوياً من قضية أوسع، هي تحديث المجتمع وتقدمه. كما أننا نجد اليوم بين أنصار نهضة النساء عدداً كبيراً من الرجال الناشطين في مجال حقوق الإنسان، منطلقين من أن قضية المرأة هي في صلب قضية حقوق الإنسان.

صور أخرى للأبوة

يترتب على إطلاق التعميمات حول أوصاف الأب ونعته بالاستبداد وبأنه رمز الاضطهاد، خضوع أفراد الأسرة لمشيئته واستسلامهم لقمعه. وهو اتجاه يؤسس لرفض التغيير في المجتمع، ويُغيِّب تشكّلَ الفرد المتسائل والناقد والمستقل، ويعمم صور الثبوت والركود والاستسلام للسائد. وهذه صور لا تعكس تماماً واقع المجتمعات العربية. فحين نتوقف عند الحياة اليومية، تتكشف لنا أوجه مغايرة للأبوة في تعاطيها مع النساء، زوجات وبنات.

لننظر، على سبيل المثال، إلى مساهمة العربيات في جميع أشكال المقاومة، خصوصا في فلسطين. سنجد أنفسنا أمام مكونات أخرى للأبوة

كان أنصار المرأة الأوائل رجالا، واعتبر هؤلاء قضية المرأة جزءاً عضوياً من قضية أوسع، هي تحديث المجتمع وتقدمه

نجد اليوم بين أنصار نهضة النساء عدداً كبيراً من الرجال الناشطين في مجال حقوق الإنسان، منطلقين من أن قضية المرأة هي في صلب قضية حقوق الإنسان

3 شمل البحث 82 حالة لمن قمن بمحاولة انتحار، وتراوحت أعمارهن بين 15 و24 سنة، ومعظمهن عازبات. ولم تكن تلك هي المحاولة الأولى لحوالي ربع عددهن.

تتسم بالليبرالية وتمكين النساء من حرية التعبير عن آرائهن السياسية واتخاذ مواقف بشأنها، مع أن تمثيل النساء السياسي غير متكافئ. وهذه قضية أخرى.

ولنقارن بين أجيال ثلاثة متتالية من النساء في أي بلد عربي، لندرك تسلسل التطور بين هذه الأجيال والقفزات النوعية، على مستوى العلم وتخصصاته، والعمل وميادينه، والمشاركة في القضايا العامة. يضاف إلى ذلك التحكم بالإنجاب، وتطور النضج النفسي والثقة بالنفس عند النساء، واستخدام التقانات الحديثة التي ساعدت حتى النساء ذوات الثقافة المحدودة على التواصل مع ثقافات العالم. فهذه المحطات السريعة تكشف بعض التغيرات الإيجابية في الأسرة العربية التي أدت، إلى حد ما، إلى تغير في بعض سلوكيات الشباب وتغير في نظام الممنوعات. ولا نغفل هنا أن التفاوت في ليبرالية الآباء وتسلطهم يعود إلى المستوى الثقافي والاقتصادي، وإلى الوسط الاجتماعي. ولا نغفل أيضا أن هذه التغيرات هي مجتمعية وطنية وعالمية، مرتبطة بمحطات سياسية واقتصادية.

يدعم الآباء، وبخاصة المتعلمون، تعلم بناتهم وزوجاتهم، ويحثونهن على التقدم المهني، ويوفرون لهن السبل. وما دليلنا إلى ذلك إلا ازدياد عدد الإناث في الجامعات، وتأنيث بعض الكليات وبعض المهن، وتفوقهن في الدراسة، حتى أن بعض الآباء يوفر الحماية لبناته في مواجهة التيارات المتشددة بخصوص مظهرهن.

تتعدد أوجه علاقة الرجل بزوجته وأولاده، وهي أعقد من وصْمها بمجرد القمع والقسوة والطغيان. فأين نذهب بالحب والتضامن، وبالشخصية الأنثوية المعتدة بنفسها بسبب ما تستشعره من دعم الأب – من الملاحظ أن النساء

إن التفاوت في ليبرالية الآباء وتسلطهم يعود إلى المستوى الثقافي والاقتصادي، وإلى الوسط الاجتماعي

يدعم الآباء، وبخاصة المتعلمون، تعلم بناتهم وزوجاتهم، ويحثونهن على التقدم المهني، ويوفرون لهن السبل

الإطار 6-7

أب مناصر لابنته

لا أعرف كيف استطاع أبي رفيق، في ستينات القرن الماضي – وهو لم يدخل جامعة ولم يعرف السفر– أن يتوقد حماسةً لإرسالي وأنا في العشرين من عمري كي أكمل دراستي في باريس.

لم يثنه حذر أمي، ولا تحذير الأقرباء، ولا خوف العائلة على ابنتهم من "باريس بلد الضلال"، عن تصميمه –الذي أعترف أنه كان يفوق شجاعتي. وأنا لا أعرف باريس إلا من خلال صور بطاقات بريدية لبرج إيفل ومن أسماء بعض أدباء فرنسا و"السوربون" والحي اللاتيني.

نشأت في جو عائلي كبير. تسعة أولاد يملأون مقاعد ونوافذ وأسرّة البيت، ست بنات وثلاثة صبيان، يتنافسون بالتساوي في المدارس والجامعات ويحوّلون البيت إلى قاعة مطالعة فسيحة كان أبي يغذيها بشراء الكتب أكثر من شراء الخبز.

كانت السعادة تغمر أبي في مراحل الامتحانات المتواترة، عندما يتحول البيت إلى كتب وأقلام ودروس مستعادة، هازئاً من قول الجيران "لماذا تعلم البنت، وهي ليست لك بل لزوجها؟"، متمسكاً بريادته في زمن، وفي قرية، كان ذهاب الفتاة فيها إلى المدرسة – القريبة طبعاً من البيت – بمثابة قاعة انتظار لمجيء العريس.

كنا ست بنات، وكان الناس يقولون عن رفيق إنه على قدر ما يحب بناته أعطاه الله "حسب نياته"، ولكن أبي الذي قرأ الكثير وتأثر بأدباء النهضة ودعوات التحرير، كانت كل فتاة منا، مشروعاً إبداعياً له، يستعيد من خلالها نموذج أمي المتعلمة المثقفة الجريئة، المتميّزة عن بنات جيلها، مراهناً على إيمانه بأهمية النساء من خلال تعليم بناته.

وعندما ارتحلت كل القرية إلى مطار بيروت قبل سفري إلى باريس لتودعني بالدموع والشوق والوصايا، لم يثقل أبي فرحي بأي نصائح تقليدية.

لكنه كان ينسج تواطؤاً خفياً بيني وبينه، ويحمّلني عبء الريادة وطيبها، وكنت أحسّ بنفسي كأبطال المسرحيات التي نمثلها في المدرسة، أتعثر فأصاب بلعنة الآلهة، أو أنجح فأشق الطريق المنير لكل بنات جيلي.

سكنني عميقاً هاجس المثال كرد لجميل والدي، دون أن يعطب عيني المفتوحة بدهشة على كل جديد، وقلبي التائق إلى كل رغبة وفرح.

لكن أبي الذي كان ينتظر رسائلي، ليتلو منها المقاطع المؤثرة على الجيران والزوار، كان حليفي الدائم في مراحل سكوني وحماسي، تعثري وتألقي ولم يكن يطلب جزاءً سوى أن أنجح، وأن أدرك حس المساواة الطبيعي وأن أتذوق كل وهج هذه الحياة التي أعطيت لي. كان هذا الحلف السري الذي ربط بين جرأته واستجابتي، يغذي طموحه المستعاد في، ورغبتي العريقة في ارتياد سحر المجهول إلى مداه.

وبدل أن يكافئ الأب ابنته، صرت البنت التي تحاول بنجاحها مكافأة أبيها.

عندما أتفقد نفسي اليوم، وقد اكتنزت بالتجارب الإنسانية والفكرية التي أتاحها لي أبي بالسفر المغامر – ولو مع حقيبة لا تحتوي إلا على التوق والدهشة والتحدي – وألتفت إلى بنات قريتي، وبعد نصف قرن بالتحديد على هذه القصة، فإذا بكل فتاة تستعين حتى اليوم بمثال أبي، وبمسار حياتي، لكي تقنع أباها بأن تعلم البنات وسفرهن للدراسة، نجاح وقدوة وطريق لمستقبل نساء هذا القرن.

الهام كلاّب
بيروت تموز/يوليو 2005

الإطار 7-7

محمد مهدي الجواهري: علّموها

علموها فقد كفاكم شنارا وكفاها أن تحسبوا العلم عارا
وكفانا من التقهقر إنّا لم نعالج حتى الأمور الصغارا
علموها وأوسعوها من التهذيب ما يجعل النفوس كبارا
ولكي تحسنوا سياسة شعب برهنوا أنكم تسوسون دارا
إنكم باحتقاركم للنساء اليوم أوسعتُم الرجالَ احتقارا

الناجحات في حياتهن الأسرية والمهنية تربطهن بآبائهن علاقة قوية – وألوان الحماية والدعم التي يوفرها لهن؟

إن الأسرة العربية ذات سمات متعددة لا يمكن اختزالها بسمة واحدة إطلاقية وتعميمية. كما لا يمكن التوقف عند تعميم دلالة سلبية للأبوة فقط[4]. إن هذا المنظور الأحادي يشيع الاستسلام وينظّر لتعذّر الانتفاض على التسلط وإمكانية التغيير. يضاف إلى ذلك أن الجزم بأن النساء مقموعات يحول حياتهن إلى شيء لا قيمة له، ومجرد أعوام ضائعة. ففي ظل أي جو شديد القسوة يمكن للمرأة أن تمتلك حريتها في اتخاذ قرار ما، يمنح حياتها سعادة غير مخطط لها. وهذه الحرية هي مصدر إلهام للتغيير (نهى بيومي، ورقة خلفية للتقرير).

التنشئة والتعليم (المناهج وأساليب التعليم والتقييم)

تضعنا قضية التنشئة والتعليم أمام الطابع المعقد والمتعدد الأبعاد للعلاقة بين الجنسين في العالم العربي، بشكل يصعب معه نسخ نماذج أو نقل حلول أو إلغاء أنماط التقدم الخاصة باسم تعميم التجارب. وفي الخطوط العامة، ترتبط إشكالية التنشئة والتعليم في المجتمع والدولة بجدارين متقابلين، وأحيانا متداخلين:

الأول هو جدار التربية التقليدية، ولعله، من حيث الظاهر على الأقل، هو الجدار الأكثر تماسكاً وعمقاً، باعتباره نتاج عملية تاريخية طويلة، وباعتبار أن التغييرات التي شهدتها الأزمنة الحديثة لم تسمح ببناء حائط يتجاوزه. وقد جمع هذا الجدار بين المقومات التاريخية للثقافة، في بعدها الديني والمعرفي والشعبي، في إسمنت مسلح أسلم التقاليد حينا، وألزم الدين أحيانا أخرى ما لا يطيق. وفي الحالتين، كان زواجاً ذرائعياً قلما اعترض التقليديون عليه.

الجدار الثاني، هو جدار الغرب، أي المصدر الأقوى لمفاهيم التحرر والمساواة في عصرنا. وبهذا المعنى، شكلت الثقافة الغربية ونمط الحياة الغربي لمعظم أنصار تحرر المرأة والمساواة بين الجنسين، المصدر الملهم الأساسي لحوالي قرن من الزمن. وتم، في معظم الأحوال، التعامل مع "القدوة الغربية" باعتبارها وجهة جديدة، أي بأسلوب يقوم على التقليد والاتباع. ونشاطر الشاعر المصري جورج حنين القول إن التقليد الذهني كان من السعة عند البعض بحيث انتزع مقدما سلطة تطويع العقول والطباع. ويمكن، باستعارة تعبير أحمد شبشوب، الحديث عن "الحداثة المفروضة" ثم "الحداثة المرغوبة" (شبشوب، بالفرنسية، 2000:64 وما بعدها) قبل الانتقال إلى الحداثة المبتكرة باعتبارها وسيلة الانتقال الضرورية من الاتباع (التاريخي والغربي) إلى الإبداع في مجالات التنشئة والتربية. إلا أن هذا الانتقال يقتضي ما يسميه الباحث منير بشور "نضوجا روحيا وثقافيا في الأسرة لا يميّز بين الأنثى والذكر في التعليم أو في غيره، كما يقتضي تناغماً عاماً بين مختلف مؤسسات المجتمع الأخرى، بما فيها المدرسة، مع هذا النضوج، وتقويته ودعمه.

لكن كيف لهذا النضوج أن يأتي، إن لم يأت من خلال مؤسسات التنشئة، ومن بينها المدرسة، التي تصبح، والحالة هذه، وسيلة الإصلاح وهدفه في آن واحد؟" (منير بشور، ورقة خلفية للتقرير).

إذا ما رغبنا بأن تصبح هذه المؤسسات أدوات فاعلة للارتفاع بمستوى النضوج الروحي والثقافي المطلوب، لا بدّ من النظر في ما هي عليه، أي بمكوناتها وعناصرها، وفي ما تقوم به، وطرائق عملها، والديناميكيات التي تتحكّم بها، تمهيداً لإدخال ما يمكن من تعديلات عليها.

أوكل المجتمع العربي للمدرسة والمؤسسات التي تشرف على تربية الطفل – إن وجدت – مسؤولية القيام بالدور المكمل للأسرة في عملية الترويض هذه. والمدرسة، وهي وليدة زمانها ومكانها، ليست بأفضل حالاً من المجتمع في غياب مؤسسات الحكم الصالح والعلاقات المدنية.

إن المدرسة، وهي وليدة زمانها ومكانها، ليست بأفضل حالاً من المجتمع في غياب مؤسسات الحكم الصالح والعلاقات المدنية. فهي تأتي بعد الأهل لتعيد إنتاج نمط الأساليب التربوية القائمة على التطويع والتغييب والعنف

4 انظر (نهى بيومي، 1998:260). هذه الدراسة الميدانية تبين لنا دور الأب الإيجابي في تحفيز وعي بناته للاهتمام بالشأن العام وممارسة النقد للسياسات، مما ساهم في تدعيم صلابة شخصيتهن وجرأتهن وإقدامهن. ويؤكد ذلك على أهمية استناد النساء إلى مرجعية أبوية إيجابية حيالهن؛ إذ انعكس الأمر على حياتهن الزوجية بدورهن، حين اخترن الرجل المناسب لهن والشبيه على المستوى السياسي بمعزل عن انتمائه الطبقي أو الطائفي، وأثرن في تربية أولادهن من حيث تكوين شخصيتهم وإعطاؤهم الفرص لممارسة اختياراتهم (ص 272).

فهي تأتي بعد الأهل لتعيد إنتاج نمط الأساليب التربوية القائمة على التطويع والتغييب والعنف. والأنظمة المدرسية في النظم التسلطية لا تشجع غالبا على الاكتشاف وتنمية الطاقات الإبداعية وتطوير القدرات الذاتية بما فيه الكفاية.

وعلى الرغم من اقتحام المرأة لجميع الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إلا أن المسافة لا تزال شاسعة بين ما وصلت إليه المرأة في العالم العربي وبين ما تعكسه المناهج الدراسية من صورة نمطية تحصرها في إطار الأمومة والعمل المنزلي. فغالبا ما تذهب كتب المطالعة والقراءة في العالم العربي إلى تأطير صورة المرأة وحصرها في إطار اجتماعي محدد؛ ولعل الصور المستخدمة في المناهج الدراسية تعتبر واحداً من أهم العوامل التي تساعد على تعزيز تلك الصورة للفتاة. فنادراً ما تظهر أنثى في كتب وزارة التربية والتعليم وهي تقرأ كتاباً أو تجلس في مكتبة، فالمكان الوحيد الذي ينبغي أن توجد فيه، من وجهة نظر مؤلفي هذه الكتب، هو المطبخ أو الحقل. فعلى سبيل المثال، أظهرت دراسة أجراها قسم علم الاجتماع في جامعة دمشق أن المجتمع يأمل أن يعطي للمرأة دوراً جديداً، لكن المناهج التربوية ما زالت تكرس الصورة التقليدية التي تبقيها داخل المنزل. وبينت الدراسة التي قامت بتحليل الصور في كتاب القراءة في الصف الرابع الابتدائي، أن المناهج التربوية أظهرت صورة نمطية للمرأة تبقيها خلف الرجل، وليست إلى جانبه، وأن 75 في المائة من الصور الموجودة كانت لمصلحة الرجل أكثر منها لمصلحة المرأة التي توضع دائماً في مواضع منزلية مثل المطبخ، بينما تغيب تماماً عن مواقع العمل التي لا تزال حكراً على الرجال. وفي مصر، أكّدت دراسة تحمل عنوان "تنشئة الأطفال الإناث في مصر" أجرتها الدكتورة زينب شاهين، "وجود تحيّز جنسي واضح ضد الفتيات في كل الإصدارات المصرية، وأشارت إلى غياب الأسماء الأنثوية تماماً من على أغلفة مجلات الأطفال التي تحمل جميعها أسماء ذكورية مثل "ميكي" و"سمير" و"علاء الدين" و"بلبل" وأظهر تحليل مضمون المادة المنشورة في هذه المجلات أنها تنسب للذكور معظم الصفات والأدوار الايجابية، بينما تنسب للأنثى الصفات والأدوار التي يظهر فيها جانب الضعف وعدم الاستقلالية في إبداء الرأي أو اتخاذ القرار، وأن هذه المفاهيم تترسّخ في ذهن الناشئين منذ المراحل الأولى للتعليم".

ويمكن القول إن التجربة الفلسطينية الحديثة جداً لا تخرج عن القاعدة، حيث ترسخ المناهج المطبقة حاليا في مدارس الضفة الغربية وقطاع غزة النظرة التقليدية والدونية للمرأة. ولا نجدها تواكب التغيرات التي حصلت على أوضاع المرأة منذ العشرينات من القرن الماضي. وصورة المرأة في الكتب المدرسية على اختلاف الصفوف هي "الأم التي تطبخ، والأب الذي يعمل؛ الأم التي تكوي ورباب تساعدها في المطبخ؛ الأب يقرأ الجريدة وباسم يلعب في الملعب". وفي دراسة أعدّتها الباحثة علياء العسالي حول صورة المرأة في منهاج التربية المدنية للصف الأول الأساسي وحتى الصف السادس الأساسي، ظهر أن صورة المرأة لم تكن ممثلة بشكل واضح وممنهج وعادل. وفيما يتعلق بالمهن، ظهرت المرأة محصورة في مهن محددة، ولم تبرز في تنوع مهني كما هو الحال مع الرجل. كما أنها لم ترد في صورة صانعة قرار كما ورد الرجل مراراً: مثلاً بصورة رئيس بلدية، قاضٍ، محام، رئيس جمعية، رئيس اتحاد، مدير مدرسة، مدير مخيم وغيرها من الصور التي غيّبت عنها المرأة، في حين نالت المناهج التعليمية في تونس تعديلات هامة.

ينبه علماء الاجتماع إلى خطورة الدور الذي تلعبه الصورة في مرحلة التعليم الأساسي، وما لذلك من تأثير على تكّون التوجهات الفكرية للنشء والتي قد يصعب تغييرها في المستقبل. ومن المظاهر السلبية التي تؤخذ على مواد المناهج الدراسية تجاهل القدرات الحقيقية للمرأة وقدرتها على الإنجاز، حتى أنها تظهر في أغلب الأوقات في صورة الكائن السلبي الموقف، المعطّل الإرادة، المهمّش الوضع، ولا تقدر على مشاطرة الرجل في اتخاذ القرارات الهامة التي تتعلق بالأسرة أو في مسار حياتها. وفي ظل هذه النظرة الهامشية للمرأة يطالب علماء التربية بضرورة تعديل المناهج الدراسية ووضع أسس ومفاهيم جديدة لمضمون المواد التعليمية تُخرج الفتاة من القالب السطحي الذي لا يزال يحط بها، وتسلط الضوء على الإنجازات التي حققتها المرأة العربية بتقلدها لأرفع المناصب وخوضها لمجالات كانت دائما حكراً على الرجال. ويشدد أخصائيو التربية على ضرورة إدماج الحقوق الاجتماعية والسياسية والقانونية للفتاة وحقها في العمل وإبداء الرأي والاختيار في روح المناهج التعليمية. يضاف إلى ذلك إشراك المرأة في رسم السياسات التعليمية التي أقصيت عنها في الدول العربية، حيث تقدر المشاركة النسائية في كتابة المناهج

لا تزال المسافة شاسعة بين ما وصلت إليه المرأة في العالم العربي وبين ما تعكسه المناهج الدراسية من صورة نمطية تحصرها في إطار الأمومة والعمل المنزلي

يطالب علماء التربية بضرورة تعديل المناهج الدراسية ووضع أسس ومفاهيم جديدة لمضمون المواد التعليمية تُخرج الفتاة من القالب السطحي الذي لا يزال يحط بها، وتسلط الضوء على الإنجازات التي حققتها المرأة العربية بتقلدها لأرفع المناصب وخوضها لمجالات كانت دائما حكراً على الرجال

المدرسية بأقل من ثمانية بالمائة في عينة عشوائية للمناهج التعليمية العربية (اللجنة العربية لحقوق الإنسان، 2002).

وتجدر الإشارة إلى أن حكومات عربية قد شرعت بعملية تغيير للمناهج الدراسية بشكل يتناسب مع المستجدات المجتمعية. لكن لا بد من وقت لكي يتحول الوعي عبر عملية التعليم إلى سلوكات قويمة. كما لا بد من أن يتجه الإنتاج الثقافي الجديد والتدابير العملية نحو إكساب التلميذ والمعلم منهجا آخر في التعامل مع القيم والمبادئ بذهنية المساءلة، والاستلهام والاستنباط بعيداً عن تلقين الجديد باعتباره أيديولوجية بديلة.

وليس بالإمكان الحديث عن أنموذج تعليمي أو وصفة "صالحة لكل ظرف ومكان". وتعلمنا التجربة المحدودة في العالم العربي وبلدان أخرى من الجنوب أن من الضروري تجنب الوقوع في الخطاب الأيديولوجي. وحتى عندما يدخل تعليم حقوق الإنسان وحقوق المرأة في النطاق الأكاديمي، فإن من الضروري أن يبقى باستمرار تحت العين النقدية للمدافعين عن هذه الحقوق. إن الرفع من مستوى النضوج الروحي والثقافي يتعدّى الأرقام والنسب كما يتعدّى إعادة التركيب أو التوزيع بحسب المستوى التعليمي والجنس، إنها مسألة الغذاء الروحي والثقافي المتوفر في دوائر المجتمع، ومن بينها المدرسة. إنها، بكلمة، مسألة أعمق وأصعب، وتحتاج إلى التزام أشد، وجهد أكبر وامتلاك صلب لروح المتابعة.

يكون التعليم فاعلا إذا كان دائما وشاملا. وعليه أن يشمل المدرسة والجامعة. وللأسرة بالتأكيد دورها الهام، وكذلك وسائل الاتصال السمعية والبصرية والمكتوبة. وليس بالإمكان الفوز بمعركة نهوض المرأة العربية دون كسب الإمكانيات الخلاقة في المجتمع لقضية النهوض؛ من فنانين، وكتاب، وشعراء، وصحفيين، ونقابيين.

شرعت حكومات عربية بعملية تغيير للمناهج الدراسية بشكل يتناسب مع المستجدات المجتمعية. لكن لا بد من وقت لكي يتحول الوعي عبر عملية التعليم إلى سلوكات قويمة

خاتمة

يوضح هذا الفصل الطابع المركب المتعدد الجوانب للتمييز بين الجنسين في المجتمعات العربية. وهو يظهر صعوبة التعامل مع قضية النساء انطلاقا من معطيات جاهزة أو مجردة. إن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، شأنها شأن الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، تدافع عن مبادئ لا تمثل النتاج المباشر للنضالات الميدانية أو التعبير عن مطالب مدنية مباشرة أو فكرية على الصعيد العالمي. لذا، ومهما كان البعد المثالي والإيجابي لهذه الاتفاقية، فإنها تبقى مجرد مجموعة من النصوص التي تهبط من فوق، على أفراد وجماعات شديدة الاختلاف، شديدة التنوع في الثقافات والوضع الاجتماعي وأحوال المعاش ونمط الحياة. وكمحصلة لذلك، فإن من الصعب، بل من غير الممكن، إيلاج هذه المبادئ الكبرى بشكل آلي أو قسري في منظومات القيم المحلية، وأقلمتها بنسق واحد مع البنى الجماعية أو النووية، الريفية والمدينية، التسلطية والديمقراطية، العلمانية والدينية.

من هنا، يكمن التحدي الأساسي لأنصار نهوض المرأة، من الرجال والنساء، في البحث عن الوسائل الأنجع لاعتناق فكرة المساواة الكاملة بين الجنسين من قبل جمهور على درجة عالية من الاختلاف. وإعطاء معنى لنصوص تتعارض مع الأعراف المحلية عبر المقومات الذاتية للنهوض، ثقافية أم اجتماعية أم سياسية. فليس من السهل مواجهة المعتقدات المسبقة والنظام الاجتماعي–السياسي السائد بقراءة خارجية مختزلة تهدف إلى فرض مسارات مقتسبة من تجارب أخرى. وليس من السهل أيضا خلق حالة وعي إنساني لحقوق المرأة تستنفر الضحية ومحيطها في الوقت المناسب دون القدرة على التفاعل المباشر مع وعي أصحاب العلاقة مباشرة. أسئلة كثيرة يطرحها هذا الفصل، ويترك التصدي لها بشيء من التفصيل للفصل العاشر.